PUBLIC

قرض تحديث مشروع شركة فسفاط جفصة

رقم المشروع: ٥٥٩٣٠
الحالة الراهنة للمشروع: تمت الموافقة
الموقع: تونس
قطاع الأعمال: الموارد الطبيعية
نوع الإشعار: حكومي
فئة التصنيف البيئي: B
تاريخ الموافقة: ٠٩/ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥
تاريخ الإفصاح: ١١ أبريل/نيسان ٢٠٢٥

وصف المشروع

تقديم قرض سيادي بقيمة ١١٠ مليون يورو لصالح شركة فسفاط جفصة "الشركة" شركة تعدين مملوكة للدولة في تونس. يُموَّل القرض تركيب مكابس ترشيح (لزيادة استعادة المياه من مخلفات التعدين) إلى جانب الاستثمارات المرتبطة بها في مرافق المعالجة التابعة للشركة، بالإضافة إلى شراء معدات تعدين حديثة لدعم عملياتها في تعدين الفوسفات.

أهداف المشروع

يُعدّ قطاع الفوسفات أحد الركائز الأساسية لاقتصاد تونس، حيث ساهم تاريخيًا بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الصادرات. إلا أن القطاع واجه تحديات خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تراجع في مستوى الإنتاج. علاوة على ذلك، فإن إنتاج الفوسفات يستهلك كميات كبيرة من المياه، وتسعى الشركة إلى زيادة مستويات إعادة تدوير المياه، خاصةً في ظل شح الموارد المائية في منطقة جفصة حيث تزاول الشركة أنشطتها. بشكل عام، تُسهم استثمارات البنك في دعم جهود الشركة لتحسين معدلات الإنتاج بطريقة مستدامة ومسؤولة بيئيًا، مما يعزز استدامة الموارد، ويتماشى في الوقت ذاته مع أهداف تونس المناخية.

أثر التحول

درجة أثر التحول المتوقعة: ٧٦

ينتج أثر التحول المتوقع للمشروع من مساهمته في سمتي التحول "جيد الحوكمة" و"أخضر".

جيد الحوكمة: سيدعم المشروع برنامج التحول في شركة فوسفاط جفصة، من خلال تعزيز ممارساتها في مجالات البيئة والصحة والسلامة، وتحسين الحوكمة المؤسسية، وتطوير إجراءات المشتريات، إلى جانب تحسين الإدارة المالية وإعداد التقارير.

أخضر: يمول البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تركيب مكابس ترشيح لزيادة معدلات إعادة استخدام المياه، مما يقلل الاعتماد على استخراج المياه الجوفية ويساهم في التخفيف من حدة شح المياه في المنطقة.

يحظى المشروع أيضًا بدعم من خلال حوار سياسات مع وزارة الصناعة والمناجم والطاقة، يهدف إلى وضع مسار منخفض الكربون ("LCP") لقطاعي الفوسفات والأسمدة في تونس، بالإضافة إلى تعزيز الإطار التنظيمي لقطاع التعدين لجذب المزيد من الاستثمارات.

بيانات العميل

PUBLIC

شركة فسفاط جفصة

تُعدّ شركة فسفاط جفصة شركة مملوكة للدولة، وتعود بدايات عملياتها إلى عام ١٨٩٧. تستخرج الشركة وتعالج خام الفوسفات من عدة مناجم سطحية، تقع بشكل رئيسي في منطقة جفصة.

ملخص التمويل المقدم من البنك

١١٠ مليون يورو

تكلفة المشروع الإجمالية

١١٠ مليون يورو

عنصر الإضافة

يتمثل عنصر الإضافة المالية للمشروع في طول مدة سداد قرض البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (حتى ١٠ سنوات).

أما غير المالية فتتعلق بالدعم في جهود إزالة الكربون والتخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، وذلك من خلال إعداد مسار منخفض الكربون وتنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يدعم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التوافق مع المعايير الدولية من خلال تعزيز ممارسات المشتريات في شركة فوسفاط جفصة، وتطوير الإطار التنظيمي لقطاع التعدين بالتعاون مع الحكومة التونسية.

الملخص البيئي والاجتماعي

صُنف المشروع من الفئة (B) وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠١٩. يشمل المشروع تمويل معدات تعدين جديدة ومرافق صناعية، بالإضافة إلى استثمارات في البنية التحتية لإدارة المياه والمخلفات، بما في ذلك أجهزة تكثيف المخلفات التعدينية (مخلفات التعدين)، ومكابس ترشيح المخلفات، ومرافق تخزين المخلفات الجافة، وذلك في جميع منشآت المعالجة التابعة للشركة (محطات الغسيل). وتهدف معدات التعدين إلى دعم زيادة الإنتاج للعودة إلى مستويات الإنتاج السابقة وتجاوزها. وستؤدي أجهزة التكثيف ومكابس الترشيح إلى زيادة كبيرة في استعادة المياه وإعادة استخدامها في منطقة تعاني بالفعل من إجهاد مائي مرتفع، كما ستُسهم في وقف التصريف غير المنضبط للمخلفات التعدينية مباشرة في البيئة (في الأودية)، وهو ما يحدث حالياً في موقعين من محطات الغسيل. ويتماشى الانتقال إلى نظام تخزين المخلفات الجافة مع أفضل الممارسات الدولية في إدارة مخلفات التعدين، ويُقلل من المخاطر، مثل تلك المتعلقة بالصحة والسلامة، والمرتبطة بمرافق المخلفات السائلة. وسيقترن استثمار البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بدعم فني كبير لتنفيذ المشروع، وتحسين معايير الصحة والسلامة، ودعم تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية. وتستند خطة العمل البيئية والاجتماعية إلى الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة، التي أُجريت من قبل استشاري والإدارة البيئية والاجتماعية بالبنك. وتم الاتفاق على خطة العمل البيئية والاجتماعية مع الشركة.

أكدت الفحوصات النافية للجهالة الفوائد الواضحة والملموسة للمشروع، ولا سيما تلك المرتبطة بالبنية التحتية لإدارة المياه والمخلفات، لكنها خلُصت أيضًا إلى أن عمليات الشركة الحالية تنطوي على تأثيرات ومخاطر بيئية واجتماعية كبيرة لا تتم إدارتها أو التخفيف منها بما يتماشى مع متطلبات البنك أو مع أفضل الممارسات الدولية. وتشمل: استخدام المياه الجوفية والتنافس مع مستخدمين آخرين على هذه الموارد؛ وقضايا جودة الهواء والضوضاء، لا سيما في المناطق التي تقع فيها مرافق المعالجة بالقرب من التجمعات السكنية؛ وتصريف المخلفات التعدينية في البيئة؛ وإدارة المخلفات والتخلص منها؛ وتدهور حالة الأراضي؛ والتأثيرات على صحة وسلامة المجتمعات؛ بالإضافة إلى التأثيرات والمخاطر المتعلقة بصحة وسلامة العمال.

وقد وردت تقارير عن التأثيرات البيئية والاجتماعية الناجمة عن عمليات الشركة في وسائل الإعلام ومن قبل منظمات المجتمع المدني. كما وقعت عدة احتجاجات وإضرابات. وترتبط هذه الاحتجاجات والإضرابات في الغالب بتطلعات المجتمعات المحلية للحصول على فرص عمل،

نظرًا لكون الشركة هي صاحب العمل الرئيسي في منطقة قفصة. وعلاوة على ذلك، فإن موارد وإجراءات إدارة الجوانب البيئية والاجتماعية لدى الشركة محدودة، حيث لا تُجرى سوى تقييمات محدودة للأثر عند إنشاء بنية تحتية جديدة، ولا يوجد نظام لإدارة الجوانب البيئية والاجتماعية، كما أن إدارة الصحة والسلامة محدودة ولا تتوافر سوى تدابير وقائية قليلة (مثل الأنظمة والمعدات الوقائية ووسائل الحماية المادية).

أما فيما يخص الموارد البشرية، فتشير أحكام الشركة إلى قانون العمل (وتوجد نقابة عمالية)، في حين لا توجد آلية رسمية للتواصل مع المجتمعات المحلية أو الاستجابة للتظلمات.

توجد أيضًا مخاطر مرتبطة بأحد المشترين الرئيسيين للفوسفات من الشركة، وهو "المجمّع الكيميائي التونسي (GCT)، والذي وردت تقارير تفيد بانتهاجه ممارسات بيئية ضعيفة، بما في ذلك تلويث البيئة البحرية في مدينة قابس.

يوفّر المشروع فرصة كبيرة لمعالجة وتقليل التأثيرات والمخاطر المرتبطة بالعمليات الحالية للشركة، وتعزيز قدراتها في الجوانب البيئية والاجتماعية، ودعم التوافق مع المعايير الدولية، مما يُسهم في تحقيق نتائج أكثر استدامة.

تتضمن خطة العمل البيئية والاجتماعية سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى مواءمة المشروع، أي استخدام العائدات، مع متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في الجوانب البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى السعي لمعالجة التأثيرات والمخاطر البيئية والاجتماعية في العمليات القائمة، وتعزيز قدرات الشركة وأنظمتها الإدارية ذات الصلة. ومع ذلك، فإن حجم التدخلات اللازمة لمواءمة العمليات القائمة بالكامل مع متطلبات البنك في الجوانب البيئية والاجتماعية يُعد كبيرًا. وعلى الرغم من أن المشروع، والدعم الفني، وخطة العمل البيئية والاجتماعية من شأنها أن تُحدث تحسينات كبيرة في الأداء البيئي والاجتماعي، فمن غير المرجح أن يتم تحقيق التوافق الكامل للعمليات الحالية مع متطلبات البنك خلال فترة القرض. ويرجع ذلك إلى الحاجة إلى موارد وإنفاق طويل الأجل من قِبل الشركة لمعالجة القضايا المتراكمة من الماضي، وتحقيق التوافق مع أفضل الممارسات الدولية في إدارة الجوانب البيئية والاجتماعية.

وبناءً عليه، وافق مجلس إدارة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على استثناء من الفقرة ٣,٣ من السياسة البيئية والاجتماعية. وتنص الفقرة ٣,٣ على أنه في الحالات التي تنطوي فيها المشاريع على تحديث أو ترقية مرافق قائمة تابعة للشركة، والتي لا تتوافق مع متطلبات الأداء، يتعين على الشركة اعتماد خطة عمل بيئية واجتماعية تهدف إلى تحقيق الامتثال لهذه المتطلبات ضمن جدول زمني مقبول للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ومن المتوقع أن تُسهم خطة العمل البيئية والاجتماعية والدعم الفني بدرجة كبيرة في تقليل التأثيرات والمخاطر الحالية. إلا أنه من المرجّح أن تظل بعض التأثيرات/المخاطر وفجوات الامتثال المتبقية، مثل التأثيرات المتوارثة وتدهور حالة الأراضي، وجودة الهواء، ومرافق المخلفات التعدينية القائمة، والصحة والسلامة، ولكن سيتم العمل على تقليلها قدر الإمكان.

وتشمل الإجراءات الرئيسية في خطة العمل البيئية والاجتماعية ما يلي:

- تقديم تقارير دورية عن الجوانب البيئية والاجتماعية إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.
- إجراء دراسات تقييم للأثر البيئي والاجتماعي للمشروع وأي استحواذ على أراضٍ ذات صلة.
- تطوير نظام لإدارة الجوانب البيئية والاجتماعية والصحة والسلامة المهنية لتطبيقه على المشروع ثم توسيعه ليشمل جميع العمليات.
- تعيين موظفين مختصين بالجوانب البيئية والاجتماعية، بمن فيهم مسؤولو التواصل مع المجتمعات المحلية، وتوفير التدريب اللازم.
- مواءمة أحكام الموارد البشرية مع مطلب الأداء رقم ٢ ، بما في ذلك إنشاء آلية تظلم رسمية للعمال.
- إجراء تقييمات لمخاطر سلاسل الإمداد.
- إجراء تقييم شامل لموارد المياه واحتياجاتها، ووضع توازن الاحتياج المائي (Water Balance).
- التحقيق في التلوث الناتج عن تصريف المخلفات التعدينية ووضع خطة لمعالجته.

- تطوير مرافق جديدة لتخزين المخلفات التعدينية ومواءمة المرافق القائمة مع أفضل الممارسات الدولية.
- إجراء تقييم لتأثيرات المشروع على صحة المجتمعات المحلية.
- إعداد دراسة متعلقة بالنقل.
- إعداد خطة الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها تغطي جميع العمليات.
- إعداد خرائط الموائل الطبيعية للتنوع البيولوجي وتقييم التأثيرات البيئية في مواقع المشروع.
- وضع خطة للتواصل مع أصحاب المصلحة، وآلية تظلمات، وتخصيص الموارد اللازمة لذلك.

تم إعداد حزمة شاملة من خدمات الدعم الفني (TCs) لدعم الشركة في تنفيذ هذه الإجراءات. ويُعد ذلك عنصرًا أساسيًا لتحقيق تحسينات في الأداء البيئي والاجتماعي، وفي التخفيف من التأثيرات والمخاطر البيئية والاجتماعية وإدارتها بشكل فعّال.

التعاون الفني وتمويل المنح

من المتوقع أن يستفيد المشروع من تعاون فني يُقدَّم لشركة فسفاط جفصة بهدف تحسين حوكمتها المؤسسية، وأدائها التشغيلي، وممارساتها في مجالات البيئة والصحة والسلامة، وكذلك في مجال المشتريات. كما يشمل دعم وزارة الصناعة والمناجم والطاقة في تحديث قانون المناجم وتطوير مسار منخفض الكربون لقطاع الفوسفات والأسمدة.

بيانات الاتصال بالعميل

حمدي الهلالي

+٢١٦ ٧٦ ٢٢٦ ٠٢٢

آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥

فهم أثر التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر التحول، في هذا الرابط.

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: ٧١٦٨ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤+ البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

الهاتف: ٦٧٩٤ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤+ البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكامًا محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في ١ يناير ٢٠٢٠. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب آلية المساءلة المستقلة للمشاريع للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإليكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.